ممنوع فيرد عليه ثم شرطوا في هذا التقدير المنصوب ان يكون متصلا الخبر
مر نحو جاء الذي اياه اكرمت فيمتنع حذفه لانه لا يقوم مع الحذف دليل
على الاتصال فيفقد متصلا على الاصل فيفوت الفائدة المترتبة على الاتصال
والقول الامانع مر ان يقال لعل هذا الامر هم هذا الذي اعطيتنيا ايجاز طبقها
اياه والعلة التي ذكروها لمنع الحذف لا تجري هنا او مجرورا اتصل به
بان يحذف منه حرف الجر اتساعا ويجعل المجرور مفعولا به على حد قوله اتساع
ثم يحذف كما في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي بما تؤمر به ثم بما تؤمر به ثم
تؤمر وهذه الطريقة تنقل عن الكسائي وقال بعضهم لا يجوز الا الجر
المحذوف بجموع الجار والمجرور معا والاكثرون ومنهم سيبويه والاخفش
في احد الروايتين عنه يقولون بجواز الامرين قال ابن الشجري ولا اقيس
عندي هو اولا وكل ما ذكر من الموانع لا يمنع بان حذف العائد المجرور ليس بقياس
اذا اتساع في الظروف بحذف الجار وجعله مفعولا به ليس بقياس والذي
نقله ابن مالك ومضى عليه المتاخرون ان العائد المجرور بالحرف يحذف قياسا
ان كان الموصول او الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف معقبا و
متعلق القوة الدلالة اذ ذلك على المحذوف نحو ومما ترزقونا
اي منه وكقوله لا تركنن الى الامر الذي ركنت آباؤك تضرب حتى
اضطرها الفدر اي ركنت اليه وقوله ومر جيد يحور على قوبي

وفي الدهر ذو لم يحسد بالبناء للمفعول فيه وقوله ان لساني شهدة يشتفى بها
وهو على مر صبة الله عليم اي عليه فحذف مع انتفاء خفض الموصول
في الاول مع اختلاف المتعلق في الثاني وهما صبت وعليهم وقل حذفه
مرفوعا نحو تماما على الذي احسن في قراءة من رفع احسن اي هو احسن و
ان كان بعضهم خرجها على ان الاصل احسن فحذفت الواو واجراء عنها
بالضمة والطائي الذي على الجادة باعتبار ارادة الفريق وهذا الكلام
من المؤلف لا يتحصل منه على طائل وحقيقة الحال ان حذف العائد المرفوع
لا يجوز الا اذا كان مبتدأ يخبر عنه بمفرد فان يحذف في نحو جاء الذي
كاما او ضربا له زيد غير مبتدأ وكما في نحو جاء الذي هو يقوم او هو في الدار
لانه ظرف غير مفرد فاذا حذف التصريح يدل دليل على حذف ما دل الباقي
بعد الحذف صلح لان يكون صلة كاملة بخلاف المفرد ثم ان كان الموصول
ايا جاز الحذف وطلحات التي الصلة ما لم تطل نحو ايهم اشد لنحصول
الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان تطل الصلة وقال الاندلسي
لا يحسن من القلة بالبس لاخواتها فيتصرف في صلتها بحذف بعضها وان
كان الموصول غيرها لم يجز الحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو
الذي في السماء اله وفي الارض اله قال الرضي طالت الصلة بالمعطوف عليها
فلم يلاحظ فيه اعتبار الطول الى الموطول لطولها بالجار والمجرور المتعلق